



الأردن بين التهديدات الإقليمية والضغوطات الداخلية: الحل الاقتصادي

بواسطة شهاب المكاحله

أبريل
متوفر أيضًا باللغات:
English

عن المؤلفين

شهاب المكاحله

شهاب المكاحله هو مستشار إعلام وسياسي بارز في الأردن ودولة والإمارات العربية المتحدة كما عمل كخبير سياسي وعسكري وأمنى في العديد من دول الشرق الأوسط



تحليل موجز

تنبأ الملك عبد الله الثاني السلطة في الأردن في شباط/فبراير من العام 1999 خلفاً للملك حسين وخلال السنوات التسع عشرة الماضية من حكمه نجح في إبقاء الأردن في منأى عن المصاعب والتحديات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط برمتها بدءاً من التطرف إلى الإرهاب وحاول جاهداً جعل بلاده نموذجاً للدول الأخرى من ناحية الأمن والاستقرار ومع ذلك لا تزال التوترات قائمة - ولكن كما سيظهر هذا التحليل فإن أهمها تحول الأردن من القضايا السياسية والعرقية والإسلامية إلى القضايا الاقتصادية والتي هي أكثر قابلية للإصلاحات والتسويات التدريجية

عام 2011 شهد الأردنيون تداعيات الربيع العربي في تونس وليبيا واليمن وسوريا وحاولوا صد التدخل الخارجي في شؤونهم المحلية مستفيدين من موقع بلادهم الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط المضطربة من خلال تعزيز أمنهم القومي وقواتهم المسلحة وتدعيمها لمجابهة التهديدات الخارجية

ومع ذلك لا يزال الأردن عرضة للتهديدات الداخلية من قبل الأحزاب غير المستقرة بسبب الاضطرابات السياسية الحالية إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والديون المالية الثقيلة التي تمثل نقطة خلاف

لعبت طباع الملك عبد الله وخلفيته الفكرية والاجتماعية دوراً بارزاً في موقف الأردن من عدة مسائل إقليمية شائكة مثل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي والحرب على الإرهاب والقضايا القومية العربية بالإضافة إلى المخاوف المحلية كالمشاكل الاقتصادية وجماعة الإخوان المسلمين وقضايا الحوكمة

وعلى الرغم من أن الملك لم يكن يملك خبرة سابقة في الحكم إلا أنه تمكن من معالجة مشاكل شعبه ومخاوفهم واستثمار طاقات الأجيال الشابة التي تشكل 75% من سكان الأردن

في الوقت عينه ومنذ عام 1999 اعتمد الملك الجديد خطاً دفاعية وعسكرية كثيفة للسيطرة على حدود البلاد كما أعتمد على إدارة الاستخبارات العامة للتصدي لمسائل داخلية خطيرة أخرى مثل التطرف والإرهاب

عندما انطلقت شرارة الربيع العربي في المنطقة عام 2011 كان لا بد للملك من أن يحرص على إدارة النزاع الداخلي للتعامل مع الأطراف الإسلامية وأطراف المعارضة الأخرى فالنزاع الداخلي بين "الحرس القديم" وهم النخب السياسية القديمة أو الحرس القديم من جهة والجيل الجديد من النخب النيوليبرالية الذي بدأت تظهر في الحياة السياسية الأردنية من جهة أخرى

وبالتركيز بشكل أكثر تحديداً على المعارضة الإسلامية الأردنية فإن رد الملك عبد الله على مثل هذه التيارات قد أثر بشكل واضح على علاقته بجماعة العمل الإسلامي الجناح السياسي للإخوان المسلمين في الأردن ومثل والده فقد اعتبر الملك عبد الله هؤلاء

الإسلاميين جزءاً من النسيج الاجتماعي والسياسي الأردني. وقد وضعه هذا الموقف في صراع مباشر مع رؤساء دول آخرين قاموا بتشويه صورة (شيطنة) الإخوان المسلمين ووضع قاداتها على القائمة السوداء.

وفى ما يتعلق بالقضية الفلسطينية دعى الملك إلى حل قائم على دولتين نظراً لتأثير ذلك على استقرار الأردن بفعل بنية البلاد الديمغرافية التي تتشكل بنسبة 65% من أردنيين من أصول فلسطينية. ومع ذلك ونتيجة للضغوط الإقليمية على الأردن بما في ذلك الخطاب الأمريكي الجديد حول "صفقة القرن" الإسرائيلية الفلسطينية بدأت العلاقة بين الإخوان المسلمين والنظام بالتحول باتجاه مسار سلبي ومن حالة تحالف أو تعايش كما يفضل الإسلاميون تسميتها إلى حالة مواجهة حادة. وفي ما مضى عارض الإخوان المسلمون بشدة محادثات السلام بين الأردن وإسرائيل ورفضوا اتفاقية وادي عربة عام 1994.

وعلى الصعيد المحلي عارض الإسلاميون خطط صندوق النقد الدولي للأردن. كما رفضوا سياسات التحول الهيكلي في الاقتصاد الأردني وخصخصة بعض الشركات والمؤسسات التابعة للدولة. وهذا ما دفع الإخوان المسلمين والأحزاب السياسية اليسارية والقومية إلى معارضة تلك التحولات. وحالياً يلقي الإسلاميون مسؤولية الفوضى التي تتعرض لها الأردن في الوقت الراهن على الاتفاق الموقع مع إسرائيل ووضعوا المزيد من الضغوط على الحكومة لعدم قبول القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والتي يزعمون أنها ستكون الشرارة التي ستؤدي إلى اندلاع انتفاضة ثالثة.

ولفهم الإخوان المسلمين في الأردن على نحو أفضل لا بد من دراسة تاريخهم الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاث حقب:

اتصفت الحقبة الأولى الممتدة من العام 1946 إلى 1989 بمزيج معقد قائم على علاقة جيدة مترافقة بالحيطة والحذر من بين الإخوان والقصر. فقد تأسست جماعة الإخوان المسلمين في الأردن عام 1945 على يد عبد اللطيف أبو قورة وأقر وضعها القانوني كجمعية بموجب مرسوم موقع من قبل الحكومة.

سعى الملك الراحل حسين إلى تعزيز شرعيته من خلال توطيد العلاقات مع القبائل الأردنية التي تشكل العمود الفقري للأمن والقوات المسلحة الأردنية وذلك في محاولة لاحتواء الإخوان المسلمين عوضاً عن مواجهتهم أو محاربتهم باعتبارهم جزءاً من النسيج الأردني. وسمح الملك حسين للإخوان المسلمين بمتابعة أنشطتهم الخيرية. وكانت العلاقة بين الحكومة والإخوان المسلمين جيدة ومنسجمة مع أجندات الطرفين التي تقضي بخدمة المصالح الوطنية الأردنية - بما في ذلك معارضاتهم المشتركة لتهديدات منظمة التحرير الفلسطينية ضد الحكومة.

إلا أن هذا الوضع تغير في الثمانينات مع ترحيل عناصر منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان واندلاع الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية عام 1987 ما زاد الساحة الأردنية تعقيداً وقدم لاعباً جديداً ألا وهو حماس التي أصبحت لاحقاً عنصراً إسلامياً من شأنه التأثير على قرارات الإخوان المسلمين في الأردن.

أما الحقبة الثانية فتمتد من العام 1989 حتى 2011 وقد أصبحت خلالها جبهة العمل الإسلامي لاعباً مركزياً في الساحة السياسية الأردنية سيما بعد الانتخابات التشريعية عام 1989 التي فاز فيها الإسلاميون بـ 22 مقعداً. أتت هذه النتيجة ضمن سياق إقليمي يتصف بتعزيز الحركات الإسلامية السياسية في دول مختلفة والثورة الإسلامية في إيران. ولكن في العام 1993 قرر الملك حسين تغيير القانون الانتخابي فاعتمد نظام "الصوت الواحد لكل ناخب" لخفض عدد النواب الإسلاميين في البرلمان. ومذاك يدعو الإخوان المسلمون الشعب إلى مقاطعة الانتخابات مستنكرين عدم شرعية إجراءات التصويت ومطالبين بتغيير آليات المشاركة السياسية.

وتمثلت الحقبة الثالثة بانطلاق الربيع العربي. فخرج الإخوان المسلمون في الأردن ضعفاء من العاصفة التي ضربت العالم العربي عام 2011 بما أن الأردن لم تشهد تظاهرات على غرار الدول الأخرى. فالاعتصامات والتظاهرات لم تكن سياسية بل مجرد إضرابات تدعو إلى دعم الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين الظروف المعيشية. ولكن المسألة التي برزت على الساحة هي مطالبة الإخوان المسلمين بـ "مملكة دستورية". فتوجه الملك عبد الله بنفسه إلى شعبه عند اندلاع انتفاضات الربيع العربي وقاد الإصلاحات في المملكة.

وعند اندلاع التظاهرات في الأردن رأى الإخوان المسلمون أنهم يواجهون معادلة متعددة المتغيرات تتمثل بما يلي: العلاقة مع المملكة الأردنية العلاقة مع الإسلاميين الآخرين الذين استلموا السلطة في بعض الدول مثل تونس ومصر النزاع في سوريا الذي يهدف إلى الإطاحة بشار الأسد والرأي العام الأردني واستقرار المجتمع الأردني.

وكان قادة الإخوان المسلمين مدركين لقدرتهم على حشد الشعب غير أنهم حرصوا على عدم تأجيج الغضب في المملكة. كما قدموا ضمانات بأن التظاهرات ستظل سلمية وإلا فسيخسروا أمام الحكومة. وأحبطت قيادة الملك عبد الله مساعي الإخوان المسلمين الرامية إلى حشد الأردنيين في العام 2012 إذ استطاعوا حشد الآلاف ولكن بخلاف توقعاتهم كان الشعب ينادي ببساطة بإصلاحات سياسية وقد استجاب الملك لمطالبهم وهو ما أحبط تأثير الإخوان المسلمين. وهكذا تراجع زخم الإخوان المسلمين وبدأوا بخوض لعبة "الانتظار والترقب" مع الحكومة.

ومع انتخابات عام 2016 كانت أعداد النواب المسلمين في البرلمان عند أدنى مستوياتها فالشرح بين الحكومة الأردنية والإخوان المسلمين بالإضافة إلى قيادة حماس تعاضم عند زيارة قائد حماس خالد مشعل وعناصر من الإخوان المسلمين إيران وعندها قررت السلطات الأردنية إغلاق مكتب حماس في عقان

في الآونة الأخيرة وبالتحديد منذ أواخر عام 2017 وحتى أواخر مارس 2018 تظاهر الآلاف ضد الحكومة مطالبين الملك بمكافحة الفساد الذي ساهم في ارتفاع مستويات الديون مما تسبب في صعوبات اقتصادية مثل ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وفرض ضرائب جديدة لقد تنوعت أسباب تلك التظاهرات ففي الوقت الذي كان يعاني فيه المواطن الأردني من الفقر والبطالة قامت الأحزاب السياسية المعارضة مثل جماعة الإخوان المسلمين بتعبئة المزيد من المظاهرات ذات التوجه السياسي في المحافظات التي كانت تتمتع فيها بدعم قوي نسبياً

وردا على تلك التظاهرات قام الملك بتعديل بعض الحقائق الحكومية لتخفيف حدة التوتر ومع ذلك يعتقد العديد من الأردنيين أن هذا العلاج وهمي وليس علاجاً حقيقياً حيث طالبوا الحكومة باتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الظروف المعيشية وهذا بالطبع حديث رئيس البرلمان الأردني لاحقاً عن إنعاش العلاقات التجارية الأردنية السورية وحالياً ينظر بعض الأردنيين إلى سوريا على أنها ملاذهم الوحيد للهروب من الصعوبات التي يعانون منها عند إعادة فتح الحدود واليوم وكما كان الحال في الماضي القريب نجد أن مفتاح استقرار الأردن يتجلى مرة أخرى في العوامل الاقتصادية وليس في الانقسامات السياسية أو الإسلامية أو غيرها من الانقسامات شديدة الخطورة التي حدثت في أماكن أخرى من الجوار مع احتفاظ الأردن بمفاتيح القدس إذ لطالما دعت إلى الحفاظ على القدس كعاصمة للديانات التوحيدية الثلاثة



عرض / طباعة ملف "بي دي إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي

SHARE THIS



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Will Turkey Help Washington If Russia Invades Ukraine?



تحليل موجز

ظاهرة الاتجار بالبشر في العراق

يناير

علي احمد رحيم



تحليل موجز

وداع محزن للحبري بعد استقالته من الحياة السياسية

يناير

ديفيد شينكر

ابق على اطلاع

سجّل لتلقي الاشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

Fikra Forum is an initiative of the Washington Institute for Near East Policy. The views expressed by Fikra Forum contributors are the personal views of the individual authors, and are not necessarily endorsed by the Institute, its staff, Board of Directors, or Board of Advisors.

منتدى فكرة هو مبادرة لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والآراء التي يطرحها مساهمي المنتدى لا يقرها المعهد بالضرورة ولا موظفيه ولا مجلس إدارته ولا مجلس مستشاريه وإنما تعبر فقط عن رأي صاحبه

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

